

† ◊ ΧΗΑΞ† | ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ ◊ Σ ◊ Ι

◊ Θ ΖΖΞΣ | ΞΣϞϞΞΥ ◊ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 16 أبريل 2019

العدد 569

في هذا العدد

02.....	افتتاح الدورة.....
06.....	اجتماعات وقرارات المكتب.....
09.....	أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.....

كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين بمناسبة افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية 2018-2019.

باسم الله الرحمن الرحيم



السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أيها الحضور الكريم؛

تأتي هذه الدورة العادية، بعد دعوة الحكومة ابتداء من فاتح شهر أبريل الحالي إلى دورة استثنائية، التي تضمن جدول أعمالها خمسة مشاريع قوانين محالة بالأسبقية على مجلس النواب، ويتعلق الأمر تحديدا ب:

- مشروع قانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- مشروع قانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السبلالية وتدير أملاكها؛
- مشروع قانون رقم 63.17 يتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السبلالية؛
- مشروع قانون رقم 64.17 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.69.30 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969) المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري؛
- مشروع قانون رقم 21.18 يتعلق بالضمانات المنقولة.

ولئن كان مجلس المستشارين، انطلاقا من دوره الدستوري قد تمكن فقط -في نطاق ما فرضه السياق والمصلحة العامة- من البت في مشروع قانون واحد من مجموع مشاريع القوانين المذكورة وهو المتعلق بالضمانات المنقولة، فإنه من الجدير بالذكر بأن المجلس كان على أتم الجاهزية والاستعداد للمناقشة العميقة والتصويت على باقي المشاريع المدرجة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية، وبصفة خاصة تقديم مساهمته النوعية في النقاش المجتمعي حول المضامين الخلافية لمشروع قانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين، ومشاريع القوانين المتعلقة بالأراضي السبلالية والرهان المعلق عليها للمساهمة في الجهود الوطني للتنمية، وفقا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله.

واعتباراً أن الدورة الاستثنائية تنتهي قانوناً إما باستيفاء جدول أعمالها أو بحلول موعد افتتاح الدورة العادية دونما بت مجلسي البرلمان في جميع القضايا المدرجة في جدول أعمالها المحدد، فإن مجلسنا الموقر سيعكف خلال هذه الدورة العادية على مناقشة هذه النصوص الاستراتيجية بما تستوجبه من رصانة وعمق في نطاق المصلحة العليا للوطن، وذلك بمجرد التوصل بها من مجلس النواب.

كما أننا عاقدون العزم جميعاً على النظر بنفس الدرجة والمنهجية في باقي النصوص المحالة على المجلس أو التي ستعرض عليه خلال الدورة، ولا سيما المتعثرة منها لأي سبب من الأسباب، وذلك بعدما قمنا برصدها، في أفق التشاور بشأنها مع اللجان الدائمة المعنية والحكومة في إطار ندوة الرؤساء، على أمل الحسم فيها قبل نهاية الدورة التي نفتتحها اليوم، ومن الأمثلة البارزة في هذا المجال نذكر مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات، المحال على المجلس من رئيس الحكومة في 5 فبراير 2015، ومشروع القانون المتعلق بالتعاقد المحال على المجلس في إطار قراءة ثانية منذ 3 غشت 2016، ومشروع قانون رقم 63.16 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية الوارد على المجلس من رئيس الحكومة بتاريخ 26 يوليوز 2016، فضلاً عن نصوص أخرى تتعلق بتنظيم بعض المهن الطبية وشبه الطبية التي تعرف محاولات حثيثة من لدن اللجنة المعنية قصد إيجاد حلول توافقية حول مضامينها.

حضرات السيدات والسادة،

وفي مجال مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، فإن الجلسات الأسبوعية والشهرية للأسئلة تمثل كما العادة محطة ثابتة لطرح قضايا الشأن العام ذات الأولوية لدى الرأي العام، وذلك مع الحق المكفول طبعاً لكافة مكونات المجلس في استعمال جميع آليات الرقابة المخولة بحكم الدستور والنظام الداخلي للمجلس، علماً بأن المجلس سيباشر بواسطة المجموعة الموضوعاتية المختصة، في القريب العاجل، مهمة تقييم الإستراتيجية الوطنية للماء.

ورغبة في إقامة علاقة ناجعة بين العمل التشريعي والفعل الرقابي للمجلس، سندشن في الدورة الحالية أولى التمارين حول مراقبة تطبيق القوانين، عبر العمل على رصد منهجي دقيق للقوانين والنصوص التنظيمية التي تحيل عليها، ثم التحقق من مدى الوفاء بإصدارها خلال مواعيدها، وذلك على أمل تحقيق تراكم نوعي سيمسح لدور المجلس قيمة نوعية، تجمع بين تعزيز الجودة في مجال التشريع والفعالية في ميدان المراقبة.

وبالنسبة لعلاقة المجلس مع المؤسسات الدستورية، وباستحضار النصوص القانونية المؤطرة لها، فقد باشرت رئاسة المجلس في الدورة المنصرمة والفترة الفاصلة بين الدورتين سلسلة من اللقاءات التشاورية حول منهجية التعيين في المؤسسات المذكورة، والتي أفضت إلى اعتماد معايير موضوعية للاختيار، بحسب خصوصية كل مجلس أو هيئة على حدة.

حضرات السيدات والسادة،

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية فقد شاركت وفود وشعب مجلس المستشارين لدى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية في أشغال كل من الجلسة العامة الخامسة عشرة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والدورة الشتوية الثامنة عشرة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدورة الثالثة عشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والاجتماع الخاص بتقييم برنامج الشراكة واستشراف آفاق تعاون أوثق مع "مؤسسة وستمنستر للديمقراطية"، في إطار زيارة العمل الرسمية التي قمنا بها إلى المملكة المتحدة والتي تخللتها لقاءات مكثفة مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين، وعلى رأسهم رئيس مجلس اللوردات البريطاني، واجتماع اللجنة الدائمة المعنية بالهجرة لبرلمان عموم إفريقيا، ودورة برلمان أمريكا الوسطى، ودورة البرلمان الأنديني، حيث تخللتها زيارة للبرلمان الكولومبي، والمرحلة الثانية من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والندوة المشتركة للمجموعة الخاصة لدول حوض المتوسط والشرق الأوسط "روز روت" التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والمؤتمر البرلماني العالمي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول موضوع: تأثير التكنولوجيات الحديثة في التنمية والرأس المال البشري، والتغيرات المناخية"، والجمعية العامة المائة والأربعون للاتحاد البرلماني الدولي، وهي الدورة التي اقترحنا فيها بندا طارئاً بعنوان "ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني، وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي".

ويأتي هذا المقترح في سياق جهود الدبلوماسية البرلمانية المغربية، وانسجاماً مع المواقف التي طالما عبرت عنها خدمة للقضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

كما يندرج في إطار المواقف الثابتة للمملكة المغربية بقيادة، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، رئيس لجنة القدس، لنصرة الشعب الفلسطيني الصامد، والدفاع عن حقوقه المشروعة والتاريخية وغير القابلة للتصرف، من أجل بناء دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، والتي كان آخرها توقيع جلالتنا مع قداسة البابا فرانسيس، خلال زيارته التاريخية للمغرب على "نداء القدس"، الذي يروم المحافظة والنهوض بالطابع الخاص للقدس كمدينة متعددة الأديان.

حضرات السيدات والسادة،

وخلال نفس الفترة استقبل مجلس المستشارين وفوداً وشخصيات برلمانية وحكومية وطنية ودولية، وعلى رأسها رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية تركيا، ورئيسة المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي قامت بزيارة لبلادنا توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي، ورئيس مجلس الشورى لسلطنة عمان، والنائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي، ونائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الصين الشعبية، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الكولومبي، ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية العمانية - المغربية بمجلس الدولة لسلطة عمان في إطار زيارة عمل لبلادنا، ووفد برلماني عن جمهورية الموزمبيق، وأمناء

ومسؤولي الأحزاب الديمقراطية بشمال إفريقيا، ووفد عن نقابة الإتحاد الدولي لتقانات العمال العرب، ورئيسا لمركز المغربي للقلم الدولي.

وعلى مستوى تنظيم التظاهرات الدولية، احتضن البرلمان بمجلسيه، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده،

فعاليات الدورة الرابعة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 11 و14 مارس 2019. وقد أصدر المشاركون والمشاركات في هذه الدورة "إعلان الرباط"، دعوا من خلاله إلى ضرورة العمل على مد جسور التعاون بين بلدان الدول الإسلامية وتقوية المبادلات البنينة، على المستويات التجارية والبشرية والاستثمار الأمثل للتكامل الاقتصادي، كما أكدوا على

الأهمية الحيوية للديمقراطية ودولة المؤسسات واحترام وصيانة حقوق الإنسان في تقدم المجتمعات وتطويرها وتيسير استقرارها، والحرص على تعزيز وتقوية المشاركة السياسية الفاعلة للنساء والشباب، وجددوا التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية في اهتمامات الاتحاد ومرافعاته، مؤكدين تضامنهم مع الشعب الفلسطيني من أجل إقرار حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مذكرين بالمكانة التاريخية والروحية لمدينة القدس لدى الشعوب الإسلامية.

وقد أعرب المشاركون في هذه الدورة أيضا عن التقدير الكبير لجهود صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي ولذراعها الميداني وكالة بيت مال القدس الشريف من أجل الحفاظ على الوضع القانوني للقدس وطابعها الحضاري ومعالمها الروحية ودعم صمود المقدسيين.

وتميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك، بتنظيم مجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المنتدى البرلماني الدولي الرابع للعدالة الاجتماعية، في موضوع "الحماية الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم"، وذلك يوم 20 فبراير 2019.

حضرات السيدات والسادة،

في ختام هذه الكلمة المقتضبة، أود تجديد التأكيد على عزم مجلسنا الموقر على مواصلة استكمال مختلف الأوراش التي فتحها كبرلمان للجهات ومؤسسة منفتحة على قضايا وانشغالات المواطنين والمواطنات. وتبعا لذلك سيتم الشروع في مواصلة تنفيذ إحدى توصيات الدورة التأسيسية للملتقى البرلماني للجهات والمتعلقة بتنظيم ندوات موضوعاتية جهوية. فبعد الندوة الموضوعاتية الأولى للمنظمة بمدينة الداخلة حول "التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية"، برمج مكتب مجلس المستشارين تنظيم ندوتين جهويتين بكل من بني ملال حول "تنمية المناطق القروية والجبلية" يوم 3 مايو المقبل وبالدار البيضاء حول "الفوارق المجالية" في منتصف شهر يونيو المقبل.

وشكرا على حسن الإصغاء.

■ اجتماع رقم 2019/11
ليوم الخميس 11 أبريل 2019

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الخميس 11 أبريل 2019 اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيس المجلس السيد حكيم بن شماش، وحضور الأعضاء السادة:

- | | | |
|-----------------------|---|------------------------|
| ■ عبد الإلاه الحلوطي | : | الخليفة الثاني للرئيس؛ |
| ■ عبد الحميد الصوييري | : | الخليفة الخامس للرئيس؛ |
| ■ عز الدين زكري | : | محاسب المجلس. |

فيما اعتذر عن حضور هذا الاجتماع كل من السادة:

- | | | |
|---------------------|---|------------------------|
| ■ عبد الصمد قيوح | : | الخليفة الأول للرئيس؛ |
| ■ حميد كوسكوس | : | الخليفة الثالث للرئيس؛ |
| ■ عبد القادر سلامة | : | الخليفة الرابع للرئيس؛ |
| ■ العربي الحرشي | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ عبد الوهاب بلفقيه | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ أحمد تويزي | : | أمين المجلس. |
| ■ أحمد الخريف | : | أمين المجلس. |

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ شؤون تنظيمية:

← قرار رقم 2019/11/1 بعدد جلسة افتتاح الدورة الربيعية يوم الجمعة 12 أبريل 2019 على الساعة الرابعة بعد الزوال.

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية:

← قرار رقم 2019/11/2 بإدراج موضوع انتداب عضو مكتب جديد، بصفة أمين للمجلس، بدل السيد محمد عدال بعد تثبيت تجريده من عضوية المجلس من طرف المحكمة الدستورية، ضمن جدول أعمال الاجتماع المقبل.

← قرار رقم 2019/11/3 بإحالة تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع " من أجل نظام ضريبي يشكل دعامة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد" على الفرق والمجموعات.

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2019/11/4 بالموافقة على مواعيد جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية والشهرية المبرمجة خلال دورة أبريل 2019، ومشروع تولى رئاستها.

❖ العلاقات الخارجية:

← قرار رقم 2019/11/5 بالموافقة على مشاركة المستشار نبيل الاندلسي، عضو فريق العدالة والتنمية، في اجتماع مكتب البرلمان العربي الذي سينعقد في القاهرة يومي 17 و18 أبريل 2019.

❖ شؤون السادة المستشارين:

← قرار رقم 2019/11/6 باعتماد التمثيل النسبي في توزيع حصص تأشيرات الحج على الفرق والمجموعات، بعد تخصيص أربع تأشيرات لفائدة الموظفين وحصاة تأشيرة واحدة لكل عضو من أعضاء المكتب.

❖ أنشطة إشعاعية:

← قرار رقم 2019/11/9 بالموافقة على تاريخ 03 ماي 2019 كموعداً جديداً لعقد الندوة الموضوعاتية المقرر تنظيمها بجهة بني ملال- خنيفرة، حول "تنمية المناطق القروية والحبلية".

← قرار رقم 2019/11/10 بتكليف الإدارة بإعداد تقرير حول خدمات المبيت، وعرضه على أنظار المكتب ضمن نقطة في جدول أعمال الاجتماع المقبل.

❖ مختلفات:

← قرار رقم 2019/11/11 بالموافقة على طلبات زيارة مقر مجلس المستشارين لفائدة:

- مؤسسة جبران خليل جبران بالرباط.
- جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء وذلك يوم 30 أبريل 2019.
- ثانوية وإعدادية أحمد بلافرج بسلا وذلك يوم الثلاثاء 2019/4/16.

قضايا للمتابعة

❖ الجلسة الشهرية:

- المحاور المقترحة للجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة.

■ السيد حكيم بن شماش يتولى رئاسة وفد البرلمان في أشغال الجمعية 140 للاتحاد البرلماني

الدولي.

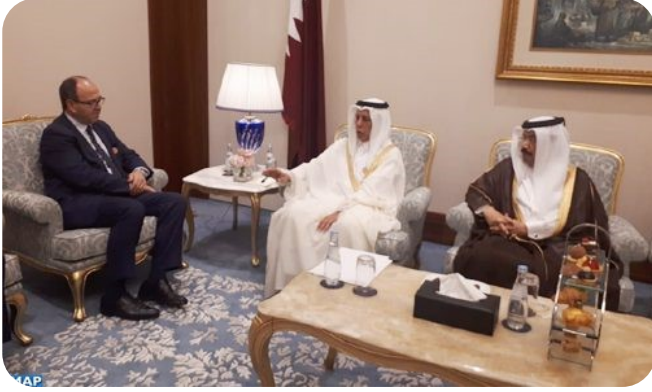


شارك السيد حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين ورئيس رابطة مجالس الشيوخ والمجالس المائة في إفريقيا والعالم العربي، على رأس وفد برلماني، في أشغال الجمعية 140 للاتحاد البرلماني الدولي التي ستحتضنها العاصمة القطرية الدوحة خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 10 أبريل 2019.

وتميزت أشغال الجمعية 140 للاتحاد البرلماني الدولي بمناقشة موضوع رئيسي تحت عنوان "البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من أجل السلام والأمن وسيادة القانون"، كما ستداول في شأن مقترحات بنود طارئة أهمها إسهامات البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي في توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وعقدت اللجان الدائمة للاتحاد، اجتماعات لاعتماد قرارات ومناقشة قضايا تستأثر باهتمام البرلمانات الوطنية، حيث تناولت اللجنة الدائمة للسلام والأمن الدوليين، جلسة لمناقشة مشروع قرار بعنوان "عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتفويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان"، وعقدت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة، جلسة لمناقشة وبدء صياغة مشروع قرار بالجلسة العامة بعنوان " دور التجارة العادلة و الحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار." أما اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فنظمت مناقشة حول متابعة القرارات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي في موضوع "الديمقراطية في العصر الرقمي، واستخدام الإعلام لإشراك المواطن، وحرية التعبير". في حين تناولت اللجنة الدائمة الرابعة - لجنة شؤون الأمم المتحدة - مناقشة موضوع "المتابعة البرلمانية لأهداف التنمية المستدامة".

وعلى هامش هذا الحدث، أجرى الوفد البرلماني المغربي، مباحثات مع رؤساء وممثلي الوفود والشعب البرلمانية من أجل تباحث سبل تعزيز علاقات التعاون والصداقة بين المؤسسات البرلمانية الجهوية والقارية والبرلمان المغربي.



وفي هذا الإطار شكل تعزيز العمل البرلماني المشترك لخدمة العلاقات بين المغرب وقطر في مجالات متعددة ومواجهة التحديات المشتركة، محور لقاء جمع بين رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش ورئيس مجلس الشورى لدولة قطر السيد أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود.



أجرى السيد عبد الحميد الصوري خليفة رئيس مجلس المستشارين يوم الأربعاء 10 أبريل 2019 بمقر المجلس، مباحثات مع نائب رئيس الجمعية الشعبية الوطنية بجمهورية الصين الشعبية السيد CAO Jianming، والذي قام بزيارة عمل لبلادنا على رأس وفد هام.

في بداية هذا اللقاء، عبر السيد عبد الحميد الصوري عن اعتزازه الكبير بالدينامية التي تشهدها العلاقات المغربية - الصينية والتي تعززت أكثر بعد الإعلان عن انطلاق شراكة استراتيجية شاملة ونموذجية بين البلدين خلال سنة 2016 من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وفخامة الرئيس الصيني السيد شي جين بينغ، تنسجم وحجم العلاقات السياسية والتاريخية المتميزة التي تجمع بين البلدين والشعبين الصديقين.

وأبرز السيد الصوري أهمية الموقع الجيو - استراتيجي للمغرب وحضوره الاقتصادي القوي داخل القارة الإفريقية وكذا المؤهلات التي يزخر بها في مختلف المجالات، وهي عوامل تشكل منصة لإرساء شراكة ثلاثية الأبعاد قائمة على قاعدة الربح المتبادل.

ودعا السيد الصوري إلى تعزيز وتوطيد العمل المؤسساتي البرلماني، عبر إعطاء مزيد من الدينامية لعمل مجموعتي الصداقة البرلمانية، وبلورة مشاريع وبرامج عمل مشتركة من خلال إرساء منتدى برلماني مغربي - صيني وتبادل التجارب والخبرات وتكثيف التنسيق والتشاور في مختلف المحافل البرلمانية الدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما ذكر بأهمية الزيارة التي قام بها رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش على رأس وفد برلماني إلى جمهورية الصين الشعبية سنة 2017، وكذا زيارة رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني سنة 2014، والتي توجت حينها باستقباله من قبل جلالة الملك محمد السادس نصره الله والآفاق الواعدة التي فتحتها في مسار تعزيز العلاقات بين المؤسستين التشريعتين للبلدين.

وثن السيد الصوري حرص جمهورية الصين الشعبية على دعم جهود المغرب والأمم المتحدة من أجل إيجاد حل عادل ونهائي للنزاع المفتعل حول الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية.

من جهته،
أكد السيد نائب
رئيس الجمعية الشعبية
الوطنية بجمهورية



الصين الشعبية على عمق ومتانة علاقات التعاون والصداقة القائمة بين البلدين، والتي تعززت أكثر بعد الزيارة التي قام بها جلالة الملك محمد السادس إلى جمهورية الصين الشعبية خلال 2016، وأرست شراكة استراتيجية تشمل مختلف المجالات.

وشدد المسؤول الصيني أن بلاده حريصة على الارتقاء بالشراكة الاستراتيجية مع المملكة المغربية وتطمح لمزيد من التعاون الاقتصادي والتكنولوجي معه، مشيرا إلى أن المملكة المغربية تعتبر من أوائل دول إفريقيا التي وقعت على مبادرة "الحزام والطريق" التي تروم إحياء طريق الحرير القديم وإحداث حزامه التجاري البحري. كما عبر المسؤول الصيني عن دعم بلاده للأمم المتحدة ولجهود المملكة المغربية في التنمية وفي استتباب الاستقرار بالمنطقة.

وأبرز نائب رئيس الجمعية الشعبية الوطنية بجمهورية الصين الشعبية أهمية الدبلوماسية البرلمانية في تدعيم الارتقاء أكثر بمستوى العلاقات الثنائية للبلدين، داعيا إلى مزيد من التنسيق بين المؤسسات التشريعتين للبلدين في مختلف المحافل الدولية، وخاصة على صعيد الاتحاد البرلماني الدولي.

شعبة مجلس المستشارين والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تنتصر للقضية الوطنية من البرلمان الدنماركي.



شارك كل من رئيس شعبة مجلس المستشارين المستشار السيد محمد البكوري وعضو الشعبة البرلمانية السيد عبد الكريم الهمس والسيد عادل الخاطي، مستشار عام بمجلس المستشارين، ومرافق الوفد البرلماني، السيد حاتم الفتحويني، في أشغال اجتماع مكتب الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي انعقد يوم الإثنين 8 أبريل 2019، بمقر البرلمان الدنماركي Folketing، والذي ترأسه رئيس الجمعية البرلمانية للمنظمة السيد George TSETERELLI، وفخامة رئيس جمهورية ألبانيا، السيد Ilir META. وتمت دعوة شعبة مجلس المستشارين لحضور

أشغال الاجتماع المذكور لمناقشة مجموعة من الجوانب المتعلقة بانعقاد الدورة الحزبية الثامنة عشرة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المزمع عقدها بمدينة مراكش شهر أكتوبر المقبل.

وقد تميز اجتماع مكتب الجمعية البرلمانية بمدخلة قام بها نائب رئيس الجمعية البرلمانية للمنظمة المكلف بالشؤون المتوسطة، السيد Pascal ALLIZARD، الذي وجه خطابا قويا ناشد من خلاله دول الاتحاد الأوروبي لاحترام سيادة المملكة المغربية على أراضيها، ودعم كل الاتفاقيات التي وقعتها المملكة مع الاتحاد الأوروبي، لاسيما الاتفاقيات الفلاحية واتفاقيات الصيد البحري، والتصدي لكل الضغوطات التي يمارسها أعداء الوحدة الترابية لعرقلة مسلسل الشراكة القوية التي تجمع الطرفين منذ سنة 1996، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2000، ليشجب الهجمات القضائية المعادية للمغرب، التي تشنها الجهات المعادية للمملكة داخل الاتحاد الأوروبي، والالتفاف حول مجموعة من الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية، التي تؤيد مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، والتي تشمل أقاليمه الجنوبية، مشيرا الى استئناف حكم قضائي دعم اتفاقية متعلقة بالخدمات الجوية تم توقيعها سنة 2006. وطالب أعضاء المكتب التنفيذي للجمعية البرلمانية للمنظمة باتخاذ قرار حازم.

كما أشاد السيد ALLIZARD بخلق المغرب لمناطق تجارية حرة، في أفق جلب الاستثمارات الأوروبية، والمحفزات والاعفاءات الضريبية الهامة التي تقدمها المملكة المغربية لدول الاتحاد، مناشدا تلك الدول، بصيانة هذه الشراكة مع "الحليف المغربي"، من كل صدمات من شأنها عرقلت مسلسل التعاون الثنائي لمواجهة مجموعة من التحديات، على رأسها مشكل تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو الديار الأوروبية.

وقدم رئيس الوفد المستشار السيد محمد البكوري، أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء الوفد، جزيل الشكر لممثل الجمعية البرلمانية للمنظمة المكلف بالشؤون المتوسطة السيد Pascal ALLIZARD، على دعمه المتواصل لعمل شعبة مجلس المستشارين، ولرئاسة الجمعية البرلمانية للمنظمة وأمينها العام وطاقمه الإداري، على تعاونهم الوثيق مع مجلس المستشارين لتنظيم التظاهرة المذكورة، مشيرا الى زيارة تحضيرية قامت بها الأمانة العامة الدولية للجمعية البرلمانية لمدينة مراكش للوقوف على الجوانب التنظيمية.

أشاد السيد البكوري في كلمته، التي ألقاها أمام أعضاء المكتب التنفيذي، بالمبادرة الكريمة التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لدعوة قداسة البابا لزيارة المغرب، لنشر قيم التسامح والتعايش بين الأديان، باعتبار المغرب دولة تحمي وتصون الأمن الروحي والتعدد الثقافي.

كما نقل أعضاء شعبة مجلس المستشارين في مستهل هذه المداخلة مقترحا تقدم به رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بنشماش، لاعتماد إدراج نقطة في جدول أعمال الدورة الخريفية المزمع عقدها بمدينة مراكش، متعلقة بمرحلة ما بعد انهيار تنظيم الدولة داعش، والاستراتيجية الكفيلة بمواجهة أفكار التطرف التي تولد الإرهاب والعنف في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ليؤكد على ضرورة التركيز على التحديات المتعلقة بالتغيرات المناخية، والتي تسهم في تدفق الهجرة غير النظامية، لاسيما من دول الساحل جنوب الصحراء.

وفي الأخير عرف أعضاء شعبة المجلس بالمؤهلات التي تتمتع بها مدينة مراكش في تنظيم التظاهرات العالمية من قبيل مؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخي سنة 2016، والمؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي للهجرة لسنة 2018.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma